

تعزير القوانين التجارية

في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة



مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

الفهرس

5	تمهيد
9	مقدمة

الجزء الأول: وضع القوانين التجارية في كل من الدول المعنية بالمشروع
دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية اللبنانية، والجمهورية اليمنية

الباب الأول: التقارير الوطنية حول وضع القوانين التجارية	
في دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية اللبنانية، والجمهورية اليمنية	21
القسم الأول: التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة	23
مقدمة	25
الفصل الأول: الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الامارات العربية المتحدة	25
أولاً: بيانات اقتصادية عامة	25
I. السكان والقوى العاملة	25
II. ميزان المدفوعات والفائض التجاري	26
III. نفقات الحكومة	26
IV. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	26
ثانياً: النمو والتطور الاقتصادي	27
I. الناتج الإجمالي المحلي (GDP)	27
II. نسبة التضخم	27
III. نسبة الفوائد ونسبة التسليف	27
ثالثاً: السياسات والنشاطات في دولة الإمارات العربية المتحدة	28
I. النفقات العامة والموازنة	28
II. الحالة النقدية	28
III. المستوى الضريبي والضرائب على الشركات	29
IV. الضريبة الجمركية	29
V. المؤشرات المالية	29
رابعاً: لمحة عامة عن القطاعات الاقتصادية الأساسية	30
خامساً: العلاقات الدولية الحكومية، أنواع العقود التجارية ودور الحكومة، التخصيص، القدرات والآفاق	31
الفصل الثاني: مناخ الاستثمار العام	31
أولاً: مناخ الأعمال	31
ثانياً: فرص الأعمال	32
الفصل الثالث: الوضع القضائي والقانوني - من منظور اقتصادي	32
أولاً: الإجراءات المدنية والتجارية، سرعتها وفعاليتها، الوقت والكلفة	32
ثانياً: الحل البديل للنزاعات، شرعية اللجوء إلى التحكيم، الانضمام إلى اتفاقيات التحكيم الدولية	34
الفصل الرابع: البيئة القانونية للأعمال (تشريعات اقتصادية مختلفة، مقدمة وتقييم)	37
لمحة عامة عن الاطر المتنوعة للقيام بالأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة	41

53	لمحة عامة عن القوانين والتنظيمات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة
64	الفصل الخامس: نشاطات وبرامج الإصلاح القانونية الأساسية في دولة الإمارات العربية المتحدة
67	خاتمة
69	القسم الثاني: التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في الجمهورية التونسية
71	مقدمة
72	الفصل الأول: الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجمهورية التونسية
72	أولاً: الواقع الجغرافي والسياسي للجمهورية التونسية
74	ثانياً: النظام الاجتماعي والديمقراطي في الجمهورية التونسية
75	ثالثاً: السياسة الاقتصادية وأسس المالية العامة في الجمهورية التونسية
79	رابعاً: النظام القانوني والبيئة القضائية في الجمهورية التونسية
79	I. السمة الأساسية للنظام القانوني
81	II. الثبات التشريعي
82	III. طبيعة ومكونات النظام القضائي
89	IV. استقلال السلطة القضائية
89	V. سرعة الإجراءات القضائية وفعاليتها
91	الفصل الثاني: البيئة القانونية للتجارة والأعمال في الجمهورية التونسية
91	أولاً: استعراض سمات الواقع القانوني والتشريعي
91	I. فترة ما قبل الاستقلال
93	II. الفترة من 1956 إلى 1990
94	III. فترة التسعينيات
105	ثانياً: تقييم دور القوانين التجارية في خلق مناخ مشجع للاستثمار
106	I. تيسير الإجراءات
107	II. حماية الأقليات
108	III. طرق الإثبات
108	IV. الآليات البديلة لفض النزاعات
	الفصل الثالث: أبرز الأنشطة والبرامج الإصلاحية لتعزيز القوانين التجارية ودعم مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية
112	التجارية ودعم مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية
115	خاتمة
117	القسم الثالث: التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في الجمهورية اللبنانية
119	مقدمة
119	الفصل الأول - الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجمهورية اللبنانية
119	أولاً: الواقع الجغرافي والسياسي للدولة
119	I. موقع لبنان الجغرافي وعلاقاته الدولية
120	II. النظام السياسي والأمني
121	ثانياً: النظام الاجتماعي والديمقراطي
121	ثالثاً: السياسة الاقتصادية وأسس المالية العامة
121	I. الوضع المالي الإجمالي للدولة

123	II. واقع القطاعات الاقتصادية.....
124	III. السياسة الضريبية
125	IV. الوضع الاقتصادي العام
126	رابعاً: النظام القانوني والبيئة القضائية
126	I. النظام التشريعي اللبناني العام
126	II. الأزمة القضائية.....
131	الفصل الثاني - البيئة القانونية للتجارة والأعمال: عرض وتقويم للتشريعات التجارية في الجمهورية اللبنانية.....
131	أولاً: واقع القوانين والتشريعات التجارية والاستثمارية
132	I. القوانين والقرارات
137	II. الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.....
139	ثانياً: تحليل القوانين الاقتصادية في ضوء متطلبات مجالات لأعمال والاستثمار
139	I. مقارنة عامة للقوانين الاقتصادية
143	II. مقارنة تفصيلية للقوانين الاقتصادية
147	ثالثاً: آثار الواقع التشريعي على تعزيز البيئة الاستثمارية
147	I. الحوافز التشريعية للاستثمار
151	II. العوائق التشريعية للاستثمار
157	رابعاً: التعديلات والإضافات التشريعية المقترحة.....
157	I. وجوب تطوير التشريع في القطاع العام
158	II. وجوب تطوير التشريع في القطاع الخاص.....
162	الفصل الثالث - أبرز الأنشطة والبرامج الإصلاحية التي تمّ إطلاقها في الجمهورية اللبنانية.....
162	أولاً: الإصلاحات التشريعية
162	I. القوانين العامة المستحدثة
165	II. قوانين التطوير الإداري
166	III. قوانين الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقيات دولية.....
167	ثانياً: الإصلاحات العملية
168	I. تبسيط إجراءات مصلحة حماية الملكية الفكرية
168	II. تبسيط إجراءات عمل دائرة الشركات.....
169	III. تسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتخفيض كلفتها.....
169	IV. مكافحة القرصنة والسهر على تنفيذ قوانين الملكية الفكرية.....
170	الفصل الرابع - تحديات وخريطة طريق الإصلاح التشريعي في الجمهورية اللبنانية.....
170	أولاً - أبرز التحديات.....
171	ثانياً - أبرز التوصيات
172	خاتمة
173	القسم الرابع: التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في الجمهورية اليمنية.....
175	مقدمة
176	الفصل الأول: الخلفية الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية للجمهورية اليمنية.....
176	أولاً: الواقع الجغرافي والسياسي
177	ثانياً: النظام الاجتماعي والديمقراطي والمعطيات الاقتصادية

177	ثالثاً: تطور النظام السياسي
178	رابعاً: الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها نظام الحكم
178	خامساً: السياسة الاقتصادية وأسس المالية العامة
179	سادساً: القطاع الزراعي
180	سابعاً: القطاع السمكي
181	I. إدارة المصائد السمكية
181	II. الصادرات السمكية
182	ثامناً: قطاع الاتصالات
183	I. الريف اليمني يرتبط بالعالم عبر الهاتف GSM
184	تاسعاً: النظام القانوني والبيئة القضائية:
184	I. هيكل القضاء اليمني:
187	II. درجات المحاكم كما يلي:
187	III. الحصانة التي يتمتع بها القضاة:
188	IV. البيئة القانونية للتجارة والأعمال:
191	عاشراً: الاتفاقيات المتعددة الأطراف:
192	الحادي عشر: أنواع الشركات في اليمن
193	الثاني عشر: تحليل نقاط القوة والضعف في القوانين التجارية
197	الثالث عشر: آثار الواقع التشريعي على تعزيز البنية الاستثمارية:
197	الرابع عشر: نقاط القوة في قانون الاستثمار
198	الخامس عشر: نقاط الضعف في قانون الاستثمار
199	السادس عشر: حوافز الاستثمار
200	السابع عشر: الإعفاءات الضريبية
201	الثامن عشر: النظام المؤسسي
201	التاسع عشر: الإجراءات الإدارية
202	العشرون: الحصول على الأراضي
203	الحادي والعشرون: السندات التنفيذية بموجب القانون
204	I. حجز مال المدين لدى الغير
204	II. الحجز التنفيذي
205	الثاني والعشرون: تنفيذ الأحكام وما في حكمها على الدولة
205	I. تنفيذ الرهون العقارية:
205	الثالث والعشرون: فعالية نظام الائتمان في تطوير التجارة وتمويل المشاريع
206	الرابع والعشرون: المقترحات لتطوير التعاقد وتحصيل الديون
207	خاتمة

الباب الثاني: التقرير الإقليمي المقارن حول البيئة القانونية للأعمال

209	في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لبنان، تونس، اليمن، والإمارات
211	مقدمة
211	أولاً: عرض المشروع ومساره

212	ثانيًا: منهجيات وضع التقرير
213	ثالثًا: الفريق الإقليمي والمساهمون في وضع التقرير
214	الفصل الأول: مقارنة تحليلية للبنية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعنية بالمشروع
214	أولاً: عرض للواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية
214	I. الموقع والخلفية التاريخية المشتركة
215	II. مميزات الوضع الاجتماعي والاقتصادي في كل من الدول المعنية
218	ثانيًا: المخاطر والمعوقات التي تشوب بيئة الأعمال في الدول المعنية
219	I. المخاطر والمعوقات السياسية والاجتماعية
225	II. توقعات المخاطر العالمية على دول المشروع
227	III. المخاطر والمعوقات الإدارية والقانونية
227	الفصل الثاني: مقارنة تحليلية للبنية القانونية القائمة في الدول المعنية
227	أولاً: تعريف البيئة القانونية
228	ثانيًا: مصادر التشريعات ووضوحها
228	I. المصادر المشتركة للقوانين في الدول المعنية
228	II. السمات العامة للتشريعات في الدول المعنية
229	ثالثًا: القضاء والوسائل البديلة لحل النزاعات
229	I. التنظيم القضائي
230	II. فعالية القضاء في كل من الدول المعنية
232	III. مستوى المعرفة القانونية
234	رابعًا: قوانين الأعمال
234	I. النواقص التشريعية
238	II. القوانين المطلوب سنّها توخيًا للشفافية
239	لائحة المراجع
241	فهرس الملاحق
243	الملحق الأول: مخطط فريق العمل - تقييم الفريق
	الملحق الثاني: ورقة خلفية عن الواقع التاريخي والاقتصادي والسياسي
245	للدول المعنية بالمشروع: لبنان، تونس، اليمن والإمارات
246	I. خلفية التقرير الإقليمي والمنهجية التي يعتمدها
248	II. الملامح العامة لبلدان المشروع والعناصر المؤثرة في بيئة ممارسة الأعمال
	الملحق الثالث: ورقة خلفية عن البيئة القانونية للدول المعنية بالمشروع لبنان، تونس، اليمن والإمارات
263	واقع النصوص التشريعية المتصلة بالأعمال في بلدان المشروع
263	I. مقارنة عامة لقوانين الأعمال
269	II. القوانين التي ترعى بيئة الأعمال في الدول المعنية
	الملحق الرابع: ورقة خلفية عن تحليل المخاطر والتوقعات الاقتصادية للدول المعنية بالمشروع
285	لبنان، تونس، اليمن والإمارات
285	مقدمة
286	I. المخاطر والمعوقات السياسية
287	II. المخاطر الاجتماعية والاقتصادية

319	III. المخاطر القانونية
321	IV. المخاطر الإدارية
	الملحق الخامس: ورقة خلفية عن التوصيات ومقترحات الإصلاح لتعزيز البيئة القانونية للأعمال
323	في الدول المعنية بالمشروع: لبنان، تونس، اليمن والإمارات
323	مقدمة
323	I. عملية وضع السياسات والتشريعات:
324	II. مضمون التشريعات والتنظيمات ذات التأثير في بيئة الأعمال
327	III. التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص
327	IV. كفاءة ونزاهة العنصر البشري في أجهزة الدولة الإدارية والقضائية والتنفيذية ومجتمع المحققين
328	V. تعزيز المعرفة القانونية في الدول العربية
331	الملحق السادس: لائحة المعوقات والاقتراحات الآلية إلى تعزيز البيئة القانونية للأعمال في لبنان
331	الفصل الأول: في معوقات النظام القانوني العام
331	أولاً: بالنسبة إلى المعوقات الإدارية
331	ثانياً: بالنسبة إلى المعوقات القانونية
331	I. بالنسبة إلى المعوقات القضائية (الإجرائية)
332	II. بالنسبة إلى المعوقات المتعلقة بأساس التشريع
333	الفصل الثاني: في الاقتراحات
333	أولاً: اقتراحات التطوير الإداري
334	ثانياً: اقتراحات الإصلاح القضائي
334	ثالثاً: اقتراحات التطوير القانوني وهي تنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين
334	I. لجهة استحداث قوانين جديدة
335	II. لجهة التشريع المتوافر
337	الملحق السابع: لائحة المعوقات والاقتراحات الآلية إلى تعزيز البيئة القانونية للأعمال في تونس
337	الفصل الأول: في معوقات النظام القانوني العام
337	أولاً: بالنسبة إلى المعوقات الإدارية، نورد أهمها كما يلي:
337	ثانياً: بالنسبة إلى المعوقات القانونية
337	I. بالنسبة إلى المعوقات الإجرائية (القضائية):
338	II. بالنسبة إلى المعوقات المتعلقة بأساس التشريع:
339	الفصل الثاني: في الاقتراحات
339	أولاً: اقتراحات التطوير الإداري
340	ثانياً: اقتراحات الإصلاح القانوني
341	ثالثاً: اقتراحات التطوير القانوني وهي تقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين
341	I. لجهة التشريع المتوافر
343	II. لجهة استحداث قوانين جديدة
345	الملحق الثامن: لائحة المعوقات والاقتراحات الآلية إلى تعزيز البيئة القانونية للأعمال في اليمن
345	الفصل الأول: في معوقات النظام القانوني العام
345	أولاً: بالنسبة إلى المعوقات الإدارية، نورد أهمها كما يلي:
346	ثانياً: بالنسبة إلى المعوقات القانونية
348	الفصل الثاني: في الاقتراحات

348	أولاً: اقتراحات التطوير الإداري:.....
349	ثانياً: اقتراحات الإصلاح القضائي:
350	ثالثاً: اقتراحات التطوير القانوني وهي تنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين
350	I. لجهة التشريع المتوافر:.....
351	II. لجهة استحداث قوانين جديدة
353	الملحق التاسع: لائحة المعوقات والاقتراحات الآلية إلى تعزيز البيئة القانونية للأعمال في الإمارات
353	الفصل الأول: في معوقات النظام القانوني العام
353	أولاً: بالنسبة إلى المعوقات الإدارية، نورد أهمها كما يلي
354	ثانياً: بالنسبة إلى المعوقات القانونية
354	I. بالنسبة إلى المعوقات الإجرائية (القضائية):
354	II. بالنسبة إلى المعوقات المتعلقة بأساس التشريع تقسم بدورها إلى قسمين:
355	الفصل الثاني: في الاقتراحات
355	أولاً: اقتراحات التطوير الإداري.....
356	ثانياً: اقتراحات التطوير القانوني وهي تنقسم بدورها إلى قسمين رئيسيين:
356	I. لجهة استحداث قوانين جديدة
356	II. لجهة التشريع المتوفر
356	III. التشريعات الأساسية التي تحتاج إلى عملية الإصلاح وهي حالياً في صدد ذلك هي التالية

الباب الثالث: الأنشطة المتعلقة بالتقارير الوطنية العامة والتقارير الإقليمية المقارن حول البيئة القانونية للأعمال في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لبنان، تونس، اليمن، والإمارات

359	الواقع وتحديات الإصلاح
361	مقدمة
	جدول أعمال المؤتمر الإقليمي حول «تطوير بيئة قانونية ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط
363	وشمال أفريقيا: التحديات والأولويات»
379	التقرير الختامي لأعمال المؤتمر الإقليمي حول
379	«تطوير بيئة قانونية ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والأولويات»
379	أولاً: ملخص جدول الأعمال:.....
380	ثانياً: التقرير الختامي.....
380	I. مقدمة.....
381	II. ملخص فعاليات المؤتمر الإقليمي
396	الخاتمة

الجزء الثاني: التقارير الوطنية المختصة واستطلاعات الرأي في كل من الدول المعنية بالمشروع دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية

	الباب الأول: التقارير الوطنية المختصة في كل من الدول المعنية بالمشروع
399	دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية

401	القسم الأول: التقرير الوطني حول «القانون العقاري» في دولة الإمارات العربية المتحدة
403	مقدمة
404	الفصل الأول: النظام القانوني
404	الفصل الثاني: الإطار القانوني لقطاع العقارات
405	أولاً: القوانين الاتحادية
405	ثانياً: قوانين إمارة دبي
406	ثالثاً: اللوائح التنفيذية التي سنتها إمارة دبي
407	I. أهمية قانون العقارات
407	II. الإلمام بالقوانين والأنظمة العقارية
409	الفصل الثالث: المبادئ القانونية
409	أولاً: الحقوق العينية
409	I. ملكية العقار أو حق الملكية
411	II. حقوق المساطحة
412	III. الرهن التأميني
412	IV. منح الأرض
413	ثانياً: الحقوق الشخصية
413	I. عقد الإيجار
414	II. الاستئجار (أو الإيجار):
415	الفصل الرابع: السلطات العمومية المعنية بقطاع العقارات
415	أولاً: بلدية دبي
415	ثانياً: دائرة الأراضي والأملاك في دبي
417	I. مؤسسة دبي العقارية (DREC)
417	II. مؤسسة التنظيم العقاري (RERA)
418	الفصل الخامس: أهم المعنيين بتطوير المشاريع العقارية
418	أولاً: المطور العقاري
419	ثانياً: الوسيط العقاري
419	ثالثاً: جمعية الملاك
420	الفصل السادس: حل النزاعات العقارية
420	أولاً: التسوية الودية
421	ثانياً: محكمة دبي العقارية
422	ثالثاً: التحكيم
423	الفصل السابع: تقييم قطاع العقارات من حيث المنظور القانوني
423	أولاً: مكان القوة
424	I. تسجيل العقار والمعاملات العقارية
425	II. رسوم التسجيل
426	III. التطوير بعد الحيازة على الأرض
426	IV. فتح حساب ضمان لكل مشروع
427	ثانياً: مكان الضعف

432	الفصل الثامن: التوصيات.....
437	القسم الثاني: التقرير الوطني حول «قانون المنافسة» في الجمهورية التونسية.....
439	مقدمة
439	الفصل الأول: الخلفية الاقتصادية لإصدار وتطور قانون المنافسة
440	أولاً: أهم الإصلاحات الاقتصادية التي مهدت ورافقت إصدار قانون المنافسة
440	I. تحرير سياسة الاستثمار:
441	II. تحرير الأسعار الداخلية:
442	III. تخلي الدولة عن الأنشطة التنافسية وخصخصة المؤسسات التابعة لها:
443	IV. تحرير المبادلات الخارجية والتوجه لتقليص الحماية
444	ثانياً: الحاجة التي بررت إصدار قانون المنافسة
447	ثالثاً: تطور هيكل الاقتصاد الوطني والسياسة الاقتصادية ومدى تحفيزها للمنافسة
447	I. وضع المنافسة في أهم القطاعات والأنشطة الاقتصادية
457	II. مكانة سياسة المنافسة في السياسة الاقتصادية للبلاد
458	الفصل الثاني: الإطار التشريعي والمؤسسي لقانون المنافسة
460	أولاً: مجال تطبيق قانون المنافسة:
461	I. مجلس المنافسة يقرّ مفهوم المؤسسة الاقتصادية معياراً لضبط اختصاصه
462	II. مجلس المنافسة والأعمال الصادرة عن الذوات العمومية
464	III. وفي خصوص خضوع الممارسات الناشئة خارج الحدود إلى أحكام قانون المنافسة
465	ثانياً: حظر الممارسات المخلة بالمنافسة:
465	I. الاتفاقيات والتحالفات وعمليات التواطؤ:
469	II. الاستغلال المفرط لوضعية هيمنة في السوق:
476	III. الاستغلال المفرط لوضعية تبعية اقتصادية:
479	IV. تطبيق أسعار مفرطة الانخفاض تهدد توازن قطاع اقتصادي:
481	ثالثاً: رقابة التركيز الاقتصادي:
486	رابعاً: منع بعض الممارسات التجارية المضيقة للمنافسة:
487	خامساً: وضع مستلزمات المنافسة:
488	سادساً: الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ قانون المنافسة:
489	I. مجلس المنافسة:
492	II. وزارة التجارة (الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية):
493	III. المحكمة الإدارية
495	IV. المحاكم العدلية
495	V. الهيئات التعديلية
496	سابعاً: إجراءات رفع المخالفات وتتبعها
496	I. ملاحظات عامة
497	II. إجراءات معايينة الممارسات المخلة بالمنافسة على مستوى الإدارة العامة للمنافسة
498	III. إجراءات التحقيق في القضايا على مستوى مجلس المنافسة
499	ثامناً: نظام إعفاء الممارسات التي يبررها تقدم اقتصادي

500	تاسعاً: مقارنة النموذج التونسي للمنافسة مع التجارب الإقليمية والدولية:
502	الفصل الثالث: تقييم أعمال قانون المنافسة
503	أولاً: نشاط أجهزة المنافسة
504	I. نشاط مجلس المنافسة:
509	II. نشاط الإدارة العامة للمنافسة
518	III. أنشطة مشتركة بين الإدارة العامة للمنافسة ومجلس المنافسة
522	ثانياً: تقييم أنشطة أجهزة المنافسة من خلال مراجعة النظراء
523	ثالثاً: تقييم أداء أجهزة المنافسة من خلال استطلاع آراء الفاعلين الاقتصاديين
523	I. تقييم نشاط أجهزة المنافسة من خلال محتوى اللقاءات الفردية
524	II. تقييم أعمال قانون المنافسة وفقاً لنتائج الاستطلاع السنوي حول تنافسية الاقتصاد:
524	III. تقييم أعمال قانون المنافسة وفقاً لنتائج استطلاع الآراء المجرى في إطار هذه الدراسة
527	رابعاً: فقه قضاء مجلس المنافسة
529	خامساً: أهم معوقات تطبيق قانون المنافسة
530	سادساً: أهم الدروس المستفادة من التجربة التونسية:
532	الفصل الرابع: مسارات الإصلاح والتطوير:
	أولاً: الإصلاحات الهيكلية لتعزيز المنافسة في الاقتصاد وتدعيم التفاعل بين سياسة المنافسة
533	والسياسات القطاعية
535	ثانياً: تطوير الإطار التشريعي للمنافسة
536	I. تعزيز صلاحيات مجلس المنافسة من خلال
537	II. تطوير الجوانب الإجرائية في قضايا المنافسة
538	III. تطوير بعض الجوانب الإجرائية في معالجة ملفات التركيز الاقتصادي
539	IV. تطوير الأحكام المتعلقة بمعالجة الاتفاقيات العمودية ونظام الإعفاءات
540	ثالثاً: تطوير الإطار المؤسسي والعملي لتنفيذ قانون المنافسة
540	I. نشر ثقافة المنافسة
541	II. تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في تنفيذ قانون المنافسة
543	III. تطوير نظم المتابعة والمعلومات حول وضع المنافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية
544	IV. تعزيز برامج بناء القدرات الوطنية في مجال المنافسة
544	V. إجراءات تنظيمية لتعزيز هياكل المنافسة
545	VI. الأولويات المستقبلية لعمل أجهزة المنافسة
546	خاتمة
555	القسم الثالث: التقرير الوطني حول «حماية الملكية الفكرية» في الجمهورية اللبنانية
557	مقدمة
557	الفصل الأول: عرض للإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية في لبنان
557	أولاً: التشريع
558	I. التشريع الداخلي
561	II. الاتفاقيات الدولية
563	III. مشاريع قوانين

569	ثانياً: المؤسسات
569	I. الادارات العامة
582	II. الفرع الثاني: القضاء
584	الفصل الثاني: تقييم واقع حماية الملكية الفكرية في لبنان
584	أولاً: نقاط القوة في نظام حماية الملكية الفكرية اللبناني
584	I. النصوص القانونية
586	II. التطبيق العملي
596	ثانياً: نقاط الضعف في نظام حماية حقوق الملكية الفكرية اللبناني
596	I. العوائق التشريعية
600	II. العوائق العملية
607	الفصل الثالث: مقترحات التطوير والاصلاح
608	أولاً: تقييم عام للسياسات المعتمدة حتى اليوم
611	ثانياً: اقتراح تصوّر بديل شامل للملكية الفكرية في لبنان
611	I. وضع أسس لاستراتيجية علمية موجهة لمكافحة جرائم الملكية الفكرية
614	II. اعتماد خطة عملية شاملة لتفعيل نظام حماية حقوق الملكية الفكرية
625	III. اعتماد خطة مالية لتشجيع الابتكار وترويج الملكية الفكرية كنزوة ثقافية واقتصادية
627	الملحق رقم I المبادئ القانونية لحقوق الملكية الفكرية في لبنان
627	الفقرة الأولى: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة
628	الفقرة الثانية: العلامات التجارية
629	الفقرة الثالثة: الرسوم والنماذج الصناعية
630	الفقرة الرابعة: براءات الاختراع
	 القسم الرابع: التقرير الوطني حول «إنفاذ وتطبيق العقود التجارية المالية واسترداد الديون»
631	في الجمهورية اليمنية
633	مقدمة
633	الفصل الأول: عرض للإطار القانوني لإنفاذ وتطبيق العقود واسترداد الديون في الجمهورية اليمنية
633	أولاً: التشريعات
633	I. القوانين الداخلية
636	II. الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية
637	III. مشاريع القوانين
644	IV. القرارات والتعاميم الوزارية
646	ثانياً: تنفيذ العقود التجارية
646	I. دور القضاء التجاري في تنفيذ العقود
647	II. القضايا المرفوعة أمام المحاكم اليمنية ذات الصلة بتنفيذ العقود التجارية
651	III. الإطار القانوني للعقود وتنفيذها
653	IV. السندات التنفيذية
658	V. وسائل التنفيذ المباشر
660	الفصل الثاني: الديون المصرفية

661	أولاً: عرض وتصنيف الديون المصرفية (المتعثرة).....
665	ثانياً: المشكلات المتعلقة بالعمل المصرفي.....
665	I. المشكلات المتعلقة بفاعلية النظام الذي يحكم إدارة المصارف.....
666	II. المشكلات المتعلقة بغياب استراتيجيات وسياسات فتح الاعتمادات ومنح القروض.....
666	III. مشكلات متعلقة بغياب المهنية في العمل المصرفي.....
667	IV. مشكلات متعلقة بالممارسات الخاطئة في التعامل مع نصوص القانون ومتطلبات التعاقد.....
667	V. مشكلة غياب التنظيم الواضح للاتفاقات المتعلقة بالفوائد ومعدلاتها:.....
668	ثالثاً: معالجات الديون المصرفية واستردادها.....
668	I. معالجات داخلية لاستعادة الديون.....
673	II. استعادة الديون من خلال القضاء.....
675	III. استعادة الديون المصرفية عن طريق التحكيم والبدائل الأخرى.....
676	الفصل الثالث: المقترحات والتوصيات.....
676	أولاً: في مجال التشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية.....
677	ثانياً: في مجال تطوير القضاء التجاري.....
678	ثالثاً: في مجال إصلاح وتطوير عمل البنوك.....

الباب الثاني: استطلاعات الرأي في الدول المعنية بالمشروع

683	دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية اللبنانية، والجمهورية اليمنية.....
687	القسم الأول: استطلاع الرأي في دولة الإمارات العربية المتحدة.....
689	أولاً: استمارة حول القانون العقاري في دبي.....
699	ثانياً: نتائج استطلاع الرأي حول «القانون العقاري في دبي».....
699	1. المنهجية.....
702	2. خصائص المستطلعين.....
708	3. القانون التجاري/قطاع الأعمال.....
718	4. القانون العقاري في الإمارات العربية المتحدة.....
732	5. ملاحظات ختامية.....
735	القسم الثاني: استطلاع الرأي في الجمهورية التونسية.....
737	أولاً: استمارة حول «قانون المنافسة» في تونس.....
748	ثانياً: نتائج استطلاع الرأي حول «قانون المنافسة» في تونس.....
748	1. المقدمة.....
749	2. المنهجية.....
752	3. خصائص المستطلعين.....
757	4. القوانين التجارية/قطاع الأعمال.....
765	5. قانون المنافسة في تونس.....
781	6. ملاحظات ختامية.....
783	القسم الثالث: استطلاع الرأي في الجمهورية اللبنانية.....
785	أولاً: استمارة حول «حماية الملكية الفكرية».....

795	ثانياً: نتائج استطلاع الرأي حول «حماية الملكية الفكرية»
795	1. المقدمة
796	2. المنهجية
799	3. خصائص المستطلعين
805	4. القانون التجاري/قطاع الأعمال
812	5. حماية حقوق الملكية الفكرية في لبنان
828	6. ملاحظات ختامية
829	القسم الرابع: استطلاع الرأي في الجمهورية اليمنية
831	أولاً: استمارة حول «إنفاذ وتطبيق العقود التجارية المالية واسترداد الديون»
841	ثانياً: استطلاع الرأي حول إنفاذ وتطبيق العقود التجارية/المالية واسترداد الديون
841	1. المقدمة
842	2. المنهجية
846	3. خصائص المستطلعين
851	4. القانون التجاري / قطاع الأعمال
860	5. إنفاذ العقود واسترداد الديون التجارية في اليمن
873	6. ملاحظات ختامية
875	الباب الثالث: ملخص الأنشطة المتعلقة بالتقارير المتخصصة واستطلاعات الرأي
879	القسم الأول: الورقة الخلفية للمؤتمر الإقليمي الثاني
879	1. مقدمة
879	2. لمحة عامة عن المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI)
880	3. لمحة عامة عن مشروع «تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»
881	4. خلفية وأهداف المؤتمر
889	القسم الثاني: جدول أعمال المؤتمر الإقليمي الثاني
899	القسم الثالث: التقرير الختامي لأعمال المؤتمر الإقليمي الثاني «آفاق وتحديات تحديث البيئة القانونية لتنشيط الأعمال والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»
900	1. ملخص جدول الأعمال
904	2. التقرير الختامي
904	1. 2. مقدمة
905	2. 2. التوصيات
909	3. الخاتمة
911	خاتمة